كتاب مجلة " كلمة حق " (٢٣)
هدية العدد (٣٥) من مجلة " كلمة حق " يونيو - ٢٠٢٠



تلخيص كتاب

(قصة الاقتصاد المصرى)

(جلال أمين)

هذه السلسلة

بسم الله والحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله ﷺ .

لو أفنى الإنسان عمره في قراءة ما تكتبه الأقلام لم يبلغ أن ينهي منها إلا قدراً ضئيلاً، فالعقول لا تتوقف عن الإنتاج والمطابع لا تتوقف عن الهدير، وفي عصرنا هذا كاد الناس كلهم أن يكونوا أصحاب أقلام ولهم كتابات، فما عليك إلا أن يكون لك حساب على موقع تواصل اجتماعي فيكون قد صار لك منبر عام تكتب فيه.

ومن بين الكثير من الغثِّ قليلٌ من السمين، فأودية العقول كثيرة ونتاج الفلاسفة كغابة ضخمة متشابكة.. فالعلم النافع بالنسبة لبحور الأفكار كالدرر واليواقيت في أعماق البحار.

والعلم الذي تحتاجه أمة مهزومة مستضعفة تريد أن تنهض ليس كالعلم الذي تحتاجه الأمم في حال رفاهيتها ورخائها.. فإن أمتنا أحوج إلى فهم الدين الصافي الواضح كما نزل على محمد صلى الله عليه وسلم، وهي بحاجة إلى فهم الواقع المعاصر لتُحسِن إصلاحه بما لديها من الدين، وتحتاج إلى علوم النهوض وبناء الأمم أكثر من حاجتها إلى علوم الترف والزينة والزخارف. وفي طليعة علوم النهوض: فهم الدين والسياسة والتاريخ والعلوم الأمنية والعسكرية.. فالمكتوب في هذه الأبواب أولى بالعناية والاطلاع والدراسة من غيره.

وقد أنعم الله علينا في "مجلة كلمة حق " بفكرة أن نقدم مع كل عدد كتاباً كهدية، ونحن بين أن نستخرجه من كتاب مهم، أو أن يكون تلخيصاً لكتاب مهم، أو أن يكون ترجمة لتقرير مهم.. وهكذا، نختاره بحسب ما نقدِّر أهمية الاطلاع عليه.

ونرجو أن يعيننا القراء الكرام بترشيحاتهم ومجهوداتهم، فالباب مفتوح لكل مجهود..

نسأل الله أن يكون علما نافعا وعملا صالحا خالصا لوجهه الكريم

مجلة

كلمة حق

الفصل الأول

عصر محمد علي: تنمية بلا ديون ١٨٠٥-١٨٤٨

تجـربة محمد علي مثال جيد لمحـاولة بناء تنمية اقتصادية مستقلة، نجحت إلى حد كبير في تحقيق الاعتماد على النفس، حتى تم ضربها من القوى العالمية المستفيدة من ربط مصر بالاقتصاد الرأسمالي. هذا التشخيص لتجربة محمد علي، وإن كان يحتوي على جزء كبير من الحقيقة، يشير فقط إلى نصف الحقيقة.

فالواقع أن مصـر تحت حكم محمد علي شهـدت اندماجاً في الاقتصاد العالمي بدرجة لم تعرفها طوال قرون طويلة سابقة، وكانت طبقاً لعدة معايير أقل اعتماداً على النفس بكثير في عهده، مما كانت طوال الحكم العثماني على الأقل.

من أين إذن يأتي الحديث عن "التنمية المستقلة"في عهد محمد علي؟ يصح ذلك في رأيي من ثلاثة وجوه أساسية نفتقدها كلها اليوم:

أولها: يتعلق بما توفر لمصر في عهد محمد علي من اكتفاء ذاتي في الغذاء.

وثانيها: أن مصر في عهده كانت تتمتع بدرجة عالية من القدرة على المساومة مع المصدرين والمستوردين على السواء.

وثالثها: أنه لم يسمح لنفسه قط بالتورط في الديون.

فإذا به يرحل عن العالم في ١٨٤٩ دون أن تكون مصر مدينة لأحد بقرش واحد.

إنما تأتي التبعية حينما تضعف قدرة الدولة على المساومة بحيث لا يكون لديها أية وسيلة لدفع الخطر عنها إذا أرادت دولة أخرى إخضاعها والتحكم في إرادتها، وهذا بالضبط ما نجح محمد علي في تجنبه.

وقد كان من حسن حظ محمد علي أنه كان يعيش في عصر لم تكن قد بلغت فيه حاجة المقرضين الأجانب إلى الإقراض، ما بلغته في عهد سعيد أو إسماعيل.

شخصيات الولاة في أعقاب محمد علي جاءت منسجمة تمام الانسجام مع حاجة رأس المال الأوروبي، وإذا بالطلب يخلق العرض، والعرض يخلق الطلب، في دائرة جهنمية أودت باستقلال مصر الاقتصادي والسياسي معاً.

الفصل الثاني

سعيد باشا: ديون بلا تنمية ١٨٦٣-١٨٥٤

لا يقف المؤرخون الاقتصاديون عادة وقفة طويلة عند عباس الأول، الذي انتقل بمصر من النصف الأول إلى النصف الثاني من القرن الماضي ١٨٤٨-١٨٥٤، إذ لم تشهد مصر في عهده من الأحداث الاقتصادية كثيرًا مما يستحق الذكر. فضلاً عن كراهيته للحضارة الأوربية والأوربيين جملة.

وبينما انتهت حياة عباس بجريمة قتل غامضة لا تعرف على وجه اليقين دوافعها، ترك سعيد ليموت ميتة طبيعية، وبينما تولى إسماعيل العرش بدلاً من أخيه الذي كان صاحب الحق في العرش، ومات بدوره في ظروف لا تقل غموضاً عن ظروف مقتل عباس، استقبل الأوربيون إسماعيل بالثناء واستمروا يمجدونه طالما ظل قادراً على الاقتراض وتسديد ديونه، وانهالوا عليه بالنقد والتجريح حتى نجحوا في عزله بمجرد أن توقف عن الدفع.

لم يمضِ وقت طويل على اعتلاء سعيد العرش ١٨٥٤ حتى بدأ يتورط في الديون.

عندما مات سعيد في ١٨٦٣ كان إجمالي حجم الدين المصري نحو ١٨ مليون جنيه، أو ما يعادل خمسة أمثال إيرادات الحكومة المصرية في السنة السابقة على وفاته.

كان جُل مشروعات سعيد في التنمية -إن لم تكن كلها- بنصيحة الأجانب ولخدمتهم، من حفر قناة السويس التي أدى فتحها إلى فقدان مصر لما كان يعود عليها من عوائد من مرور التجارة في وسط الدلتا، إلى مد الخط الحديدي

من القاهرة إلى السويس، الذي تم بإلحاح الحكومة الإنجليزية؛ لتسهيل نقل جنودها إلى الهند.

أهم بكثير من شخصية سعيد وكونه "متلافاً للنقود" حقيقة كالحقيقة الآتية:

وهـي أن الفائض السنـوي في ميزان المدفوعـات زاد في الخمس سنوات التي سبقت تولي سعيد، ثم تضاعف إلى أكثر من ثلاثة أمثال خلال السنوات الخمس التالية.

هذه الزيادة الكبيـرة في الفائض الباحث عن الاستثمار بالخارج يؤيدها ما بدأ يظهر من إعلانات في الجرائد البريطانية لإغراء أصحاب الأموال بفرص الربح المجزية المتاحة أمام الإقراض في مصر؛ فنشرت إحدى الشركات البريطانية إعلاناً في بريطانيا مؤداه أن: "ميدان العمليات المالية ليس له حدود"، وأن "المزارعين والتجار في مصر العليا والسودان يستطيعون أن يقترضوا بسعر ٤% و ٥% في الشهر".

كانت الفرصة التي تتيحها مصر لرأس المال الأوروبي والتجار الأوروبيين في عهد سعيد تتمثل في انفتاح مصر على العالم بعد زوال نظام الاحتكار الذي فرضه محمد علي، ونمو الاقتصاد النقدي، وما أصبح متاحاً لهم من الاتصال مباشرة بالفلاحين دون وساطة الوالي.

وسرعان ما بدأت البنوك الأوروبية تفتح لها فروعاً في مصر، خاصة في الإسكندرية؛ لتمويل التجارة الخارجية ورهونات الأراضـي، ولتقديم القروض للوالي الجديد.

كـــان المرابون والأفاقون من الصيارفة والتجـــــار قد بدأ يسيل لعـــابهم حتى قبل مقتل عباس الأول، فإذا بهم بمجرد سماع خبر مقتله يتدفقون على مصر بأعداد هائلة، كما لو كانت مصر كاليفورنيا جديدة، فدخل مصر فيما بين عامي ١٨٥٧ و ١٨٦١ ما يقرب من ٢٠ ألف أجنبي سنوياً.

الفصل الثالث

عصر إسماعيل : الاستدانة في

عصر الرخاء ١٨٦٣-١٨٧٩

كال الأوربيون الثناء لإسماعيل طالما كان قادراً على الاستدانة والشراء وتسديد القروض، ووصفوه بالحاكم العظيم بالغ الاستنارة والنشاط حتى وهو يطبق نظام السخرة لتنفيذ مشروعاته، أو وهو يعرض الفلاحين للموت جوعاً تحت وطأة ضرائبه، على أنه ما إن فرغت جعبته وظهر عجزه عن سداد ديونه وأبدى مقاومة لما أرادوا فرضه من مشروعات، حتى بدأوا يوجهون إليه سهام النقد والسباب.

تورط إسماعيل في الديون في ظل رخاء لم تكن مصر قد عرفت مثله لعشرات من السنين، وهي ظروف هي أبعد ما تكون عن ظروف العوز والحاجة إلى الاستدانة.

كان إسماعيل قد ورث بالطبع تركة سعيد من الديون، كما ورث عنه أخطاء أخرى، لكن لم يكن قط مما يستعصي على الخزانة المصرية مواجهته، ولكن إسماعيل زاد الإنفاق بدلاً من أن يضغطه، وإذا بنا نجد بعد ثلاثة عشر عاماً من حكم إسماعيل، أي في ١٨٧٦، وهي السنة التي خرجت إدارة المالية المصرية عن سيطرته وأصبحت في يد المراقبين الماليين من الأجانب، أن ديون مصر الخارجية (بما في ذلك ديون الخديو الخاصة) قد بلغت نحو ٩١ مليون جنيه، يبلغ حجم خدمتها السنوية (أي حجم الأقساط السنوية والفوائد) أكثر من ستة ملايين جنيه، أو ما يمثل نحو ٨٠% من إجمالي إيرادات الدولة في تلك السنة.

أما بالنسبة للتنمية فكان جل الاهتمام منصباً على مشروعات البنية الأساسية دون إحداث أي تغير يذكر في هيكل الاقتصاد المصري لصالح التصنيع، ومع ذلك فمن الخطأ التقليل من شأن ما تم في عصر إسماعيل من تنمية لهذه البنية الأساسية.

شهد عصر إسماعيل تغيراً واضحاً في أنماط الاستهلاك، وزيادة واضحة في الاعتماد على الاستيراد لتلبية حاجات هذه الأنماط الاستهلاكية الجديدة. كانت القوة المحركة لهذا التغير هي في الأساس تزايد عدد الأجانب المقيمين في مصر، وتزايد عدد حديثي الثراء من المصريين الذين بدأوا يقطنون الأحياء الأوروبية في القاهرة والإسكندرية، ويقلدون الأجانب في نمط معيشتهم.

لم تكن خطيئة إسماعيل الأساسية هي "التبديد" بقدر ما كانت هي محض اللجوء إلى الاستدانة في ظل الشروط القاسية التي كانت تُقدم بها القروض، ما حدث هو أن "العرض يخلق الطلب" أكثر مما يحدث العكس، أي أن تورط المدين في الاستدانة قد لا يرجع إلى حاجته إلى الاقتراض بقدر ما يرجع إلى حاجة الدائن إلى الإقراض.. شدة حاجة أوروبا إلى الإقراض.

كان هناك تزايد في أهمية التجارة الخارجية بصفة عامة بالنسبة للاقتصاد الأوروبي منذ منتصف القرن، وتزايد في أهمية منطقة الشرق الأوسط في هذه التجارة، ومن ثم تزايد الحاجة إلى دفع مزيد من رؤوس الأموال الأوروبية لتمويل هذه التجارة من ناحية، ولتمويل مشروعات البنية الأساسية التي تخدمها، من مد السكك الحديدية إلى توسيع الموانى إلى إنشاء خطوط التلغراف... إلخ.

أما محاولة إسماعيل الأخيرة لاستعادة سيطرته، فقد كلفته عرشه؛ إذ تجرأ إسماعيل على عزل مجلس الوزراء الذي فرضه عليه الأوروبيون، واستدعى شريف باشا لتشكيل وزارة مصرية خالصة، وإذ حاول أن يطبق مشروعه الخاص للإصلاح

المالي وتجاهل المشروع الـذي أعدته لجنة التحقيق، أرسلت الحكومتان البريطانية والفرنسية مذكرتين متطابقتين تحملان الخديو مسئولية ما صنع، وتعد محاولته "للتصرف في شئون الدين المصري وفق تصوره الخاص من قبيل الاعتداء المباشر والصريح على الاتفاقات الدولية".

وسرعان ما سعت الحكومتــان لدى الباب العالي لعزله، وهو ما تم بالفعل في ٢٦ يونيو ١٨٧٩، ولم يكن قد انقضت بعدُ عشرة أسابيع على قيام إسماعيل بطرد الوزارة الأوروبية.

الفصل الرابع

عصر الاحتلال: الاقتصاد المصري في

خدمة الدائنين ١٨٨٢-١٩٥٦

تركَنا عصر إسماعيل ومصر على أعتاب الاحتلال، ودخلت مصر مع قدوم الاحتلال ١٨٨٢ عهداً تختلف سماته الاقتصادية اختلافاً بيناً عن عصر سعيد وإسماعيل؛ فخلال العقود الثلاثة الأولى للاحتلال البريطاني ١٨٨٢-١٩١٤ كانت السمة الأساسية للاقتصاد المصري هي النمو السريع الموجَّ لخدمة الدائنين؛ إذ تحوّلت مصر إلى دولة مصدِّرة لرأس المال بدلاً من أن تكون مستوردة له، وأصبح من بين الأهداف الأساسية للإدارة الاقتصادية في ظل الاحتلال توليد الدخل الكافي لخدمة الديون التي تورطت فيها مصر في العقدين السابقين.

كانت أول حجة قدمتها الحكومة البريطانية لتبرير احتلالها لمصر هي حماية حقوق الدائنين الأوربيين.

كان الهدف الوحيد للإدارة البريطانية في السنوات التالية لـ١٨٨٢ هو زيادة مساحة الأراضي المروية رياً دائماً والمساحة المزروعة بالقطن، بدافع توليد إيرادات كافية من النقد الأجنبي لخدمة الدين الخارجي الضخم.

إن من الخطأ الظن بأن مصر لم تشهد خلال الثلاثين عاماً الأولى للاحتلال البريطاني نمواً اقتصادياً يستحق الذكر، فالعكس بالضبط هو الصحيح... ولكن هذه الزيادة الكبيرة في الدخل لم تقترن بأي تغير يذكر في بنيان الاقتصاد المصري، أو بزيادة درجة التنوع والتوازن بين مختلف عناصر الدخل، ذلك أنه لم يكن يتصور في إدارة اقتصادية تستهدف بدرجة أساسية توليد مصادر للنقد

الأجنبي تكفي لخدمة الديون، أن تعطي الأولوية للإنتاج الموجه للسوق المحلي بالمقارنة بالإنتاج للتصدير، أو أن تسمح "بتبديد" النقد الأجنبي في تنمية صناعات جديدة لا تجلب موارد جديدة للدولة إلا في المدى الطويل.

مصر دفعت لخدمة ديونها خلال الثلاثين عاماً الأولى من الاحتلال نحو ١٤٥ مليون جنيه، ومع ذلك كانت مدينة في ١٩١٤ بمبلغ ٨٦ مليونا!

أي أن مصـــر دفعت 145 مليون جنيه لإنقــاص مديونتها بمبلغ ٣٠ مليون جنيه فقط! وذهب الباقي (١١٥ مليون) في صورة فوائد!

استمرت مصر بعد نشوب الحرب العالمية الأولى في تحقيق فائض في ميزانها التجاري، بل زاد هذا الفائض بشدة بسبب الارتفاع الكبير في أسعار القطن وصعوبات الاستيراد بسبب ظروف الحرب. فإذا أضفنا إلى ذلك ما أنفقته بريطانيا على قواتها المرابطة في مصر، نجد أن مصر استطاعت خلال سنوات الحرب والسنوات التالية مباشرة لها أن تحقق فائضاً متراكماً في ميزان مدفوعاتها يبلغ ١٣٩ مليونا من الجنيهات. ولكن استمرت خدمة الديون تستأثر بنصيب الأسد من استخدامات هذا الفائض.

وهكذا انخفضت مديونية مصر الخارجية في العشرين سنة التالية للحرب الأولى ١٩١٤–١٩٣٤ من ٨٦ مليون جنيه إلى ٣٩ مليونا.

جاءت نقطة التحول الأساسية التالية في تطور ديون مصر الخارجية خلال سنوات الحرب العالمية الثانية؛ إذ استطاعت مصر خلالها ليس فقط أن تسدد بقية ديونها، بل وأن تتحول من دولة مدينة إلى دولة دائنة؛ ذلك أنه على الرغم من العجز في الميزان التجاري المتولد خلال سنوات الحرب، بسبب انخفاض صادرات القطن، جاء الإنفاق العسكري لقوات الحلفاء في مصر فعوّض هذا العجز وزاد عليه،

وإذا بمصر تتمكن في ١٩٤٣ من تحويل ما بقي من ديونها الخارجية إلى دين محلي، الدائنون فيه هم المصريون أو أجانب مقيمون في مصر.

كانت مصر عندما قامت بتسديد ما بقي من ديونها الخارجية ما زالت ترزح تحت الاحتلال، كما كانت بقيامها بذلك تسدي خدمة أخرى لسلطات الاحتلال، كما كانت بقيامها بذلك تسدي خدمة أخرى لسلطات الاحتلال التي كانت قد تحولت من دولة تبحث عن مجال لاستثمار فوائض رأس مالها إلى دولة تحتاج إلى استرداد مستحقاتها بل وإلى الاقتراض.

فإذا بمصر تنهض بعبء المهمة الثانية كما نهضت بالأولى، كانت بريطانيا قد أنهكتها نفقات الحرب، وبلغت نفقاتها العسكرية في مصر وحدها في سنوات الحرب ٣١٤ مليون جنيه، أي نحو ثمانية أمثال إجمالي ديون مصر الخارجية عند بداية الحرب، وكان مما يلائم سلطات الاحتلال إذن أن تسرع مصر بسداد ما بقي من ديونها التي كان لبريطانيا أكبر نصيب فيها. ووقع عبء هذه المهمة على أمين عثمان وزير المالية في ذلك الوقت، والذي اشتهر بإخلاصه لبريطانيا أكثر مما اشتهر بالوطنية، فقدم مذكرة إلى مجلس الوزراء في سبتمبر ١٩٤٣ صوّر فيها "تمصير الدَّين"على أنه عمل من أعمال الكرامة الوطنية.

وعندما عرض الأمر على مجلس النواب اشتم بعض الأعضاء أن المقصود بقانون التمصير خدمة المصالح البريطانية؛ ذلك أن القانون المقدم من الحكومة يطرح السندات الجديدة لا على المصريين فقط بل وعلى الأجانب المقيمين بمصر، ومن ثم فلن تنتج عملية التحويل إلا انتقال الدَّين من أيدي الأجانب المقيمين في إنجلترا وفرنسا وغيرهما إلى أيدي أجانب مقيمين في مصر، أو أجانب أيضاً مقيمين في الخارج يشترون بواسطة ممثلين في مصر ما يريدونه من سندات هذا القرض عندما يعرض على الاكتتاب العام.

ووافق المجلس على القانون، وعرضت القروض التي سميت بالقروض الوطنية على الاكتتاب في نوفمبر ١٩٤٣ وغطيت بكامل قيمتها.

وهكذا أسدلت سنوات الحرب العالمية الثانية الستار على مرحلة طويلة كئيبة من تاريخ المديونية المصرية، وأصبحت مصر دائنة لبريطانيا بمبلغ ٣٤٠ مليونا من الجنيهات.

مرة أخــرى نلاحظ أن تحــــول مصر من دولة مكتفية بمـواردها إلى دولة مدينة، ثم من دولة مدينة إلى دولة دائنة، لم تحكمه حاجة مصر إلى الاقتراض أو قدرتها على السداد بقدر ما حكمته تقلبات ظروف الاقتصاد الدولي... انكمشت حاجة الاقتصاديات المتقدمة إلى ولوج أبواب الاستثمار الخارجي، فأوروبا كانت مشغولة بالاستعداد أو بالإنفاق على الحربين العالميتين، أو بإعادة تعمير ما دمرته الحربان، أو بدفع التعويضات المفروضة على من انهزم في الحرب العالمية الأولـى، أو بالكساد العالمي الذي حل بها جميعاً في الثلاثينات. والولايات المتحدة كانت منشغلة باستغلال مواردها الاقتصادية الهائلة وسوقها الواسعة.

الفصل الخامس

ديون عبد الناصر: ١٩٥٦-١٩٦٧

حتى نهاية ١٩٥٨ ظلت مصر غير مدينة للخارج بشيء... فمن ناحية كانت لا تزال لدى مصر أرصدتها الإسترلينية المستحقة على بريطانيا، فضلاً عما كانت قد تلقته مصر منها قبيل الثورة ولم تنفقه فأضافته إلى احتياطياتها، ومن ناحية أخرى كانت جهود التنمية في ذلك الوقت متواضعة للغاية؛ إذ كانت حكومة الثورة ما زالت منشغلة بتثبيت أسس النظام الجديد وتقليم أظافر القوى السياسية القديمة فضلاً عن تحقيق الجلاء.

على أن صورة ميزان المدفوعات المصري ومديونية مصر الخارجية تغيرت تغيراً شاملاً خلال السنوات السبع التالية ١٩٥٩–١٩٦٥؛ فهذه هي سنوات التنمية بالغة الطموح، والارتفاع الملحوظ في معدلات الاستثمار، وفي متوسط الدخل، على الرغم من الزيادة السريعة في السكان، والتغير الواضح في هيكل الاقتصاد ومعدل التصنيع.

لم يكن غريباً أن يترتب على كل هذا أن يزيد العبء الملقى على ميزان المدفوعات وأن تظهر الحاجة إلى الاستدانة؛ بل الغريب أن يكون قد تم إنجاز كل ذلك دون تدهور أكبر بكثير مما حدث بالفعل في ميزان المدفوعات، ودون تورط أكبر بكثير في الديون.

كان لا يزال لدى مصر في بداية هذه الفترة من الأرصدة الإسترلينية ما تستطيع استخدامه في مواجهة العجز؛ إذ كانت بريطانيا لا تزال مدينة لمصر في مطلع ١٩٥٩ بمبلغ ٨٠ مليون جنيه إسترليني.

لجوء مصر إلى الاقتراض في ذلك الوقت كان مبرراً تمامًا، ولم يخلق لمصر من الأعباء ما كان يصعب عليها النهوض به مع الاستمرار في التنمية، والذي أوقف مسيرة التنمية منذ منتصف الستينات ما تعرضت له مصر من ضغوط خارجية بدأت منذ ١٩٦٥ وبلغت قمتها مع حرب ٦٧ وما ترتب عليها من آثار.

أما من حيث شروط الاقتراض فقد كانت في جملتها من أفضل ما حصلت عليه مصر من شروط في تاريخ مديونتها التاريخية، إن لم تكن أفضلها على الإطلاق.

فمن ناحية القيود السياسية المرتبطة بالقروض، كانت هذه الفترة بما اتسمت به من ظروف توازن القوى بين المعسكرين الرأسمالي والاشتراكي، هي الفترة الذهبية بالنسبة لمصر والعالم الثالث عموماً، من حيث القدرة على الاقتراض من كلا المعسكرين بأقل قدر من التضحية بحريتها في التصرف. أما الشروط الاقتصادية فكانت بالغة اليسر.

الفصل السادس

نكسة الاقتصاد المصري ١٩٦٧-١٩٧٠

كان إجـــمالي ما حصلت عليه مصر من مساعـــــدات غذائية من الولايات المتحدة خلال الفترة ١٩٥٨-١٩٦٥ نحو ٢٠٠ مليون جنيه مصري، فلما أوشك حلول موعد تجديد اتفاقية المعونات الغذائية، أبلغ السفير الأمريكي في القاهرة الحكومة المصرية بأن حكومته "ليست على استعداد في الوقت الحاضر للدخول في أي نقاش حول تجديد الاتفاقية لأنها غير راضية عن سياسة الحكومة المصرية".

اقترن ذلك بانخفاض مذهل في المعونات التي كانت مصر تتلقاها من الدول الغربية والمؤسسات الدولية.

أضف إلى ذلك مــا ترتب على هزيمة ١٩٦٧ مـن انخفاض شديد في موارد مصر الذاتية من العملات الأجنبية، وترتب على الحرب فقد مصر لآبار البترول في سيناء، وتخريب معامل تكرير البترول في السويس، وإغلاق قناة السويس، فضلاً عن الإنفاق الذي فرضه تهجير نحو مليون شخص من سكان مدن قناة السويس، والانخفاض الكبير في إيرادات السياحة. أضف إلى ذلك ما كان على مصر دفعه لخدمة الديون.

الدول والمؤسسات الغربية ما كانت لتعود إلى سابق عهدها في مد مصر بالقروض والمعونات ما لم تقبل مصر صلحاً غير مشرف مع إسرائيل، والتخلي عن سياسة حماية الصناعة المصرية وتقييد الواردات.

ولم يبدُ من الاتحـــاد السوفييتي ودول الكتـــلة الشرقية الاستعداد

لتقديم معونات كافية لتحقيق الغرضين معاً وتعويض مصر عما فقدته من المعونات الغربية.

كان المصدر الأساسي للمعونات المقدمة إلى مصر في السنوات التالية للحرب هو البلاد العربية، بما يساوي تقريباً المتوسط السنوي لمعونات الكتلتين الغربية والشرقية معاً في سنوات ما قبل ١٩٦٧.

لم يكن من بين الحلول التي لجأ إليها عبد الناصر إغراق مصر في ديون لا تستطيع الوفاء بها، كان سد العجز يتم في الأساس بالمنح التي لا تولد أية أعباء مالية، أو بالقروض من الكتلة الشرقية ذات الشروط بالغة اليسر. ولم يلجأ إلى الاقتراض باهظ التكلفة إلا في حدود لا تتجاوز ٢٧% من إجمالي العجز في العملات الأجنبية.

الفصل السابع

ديون السادات في السنوات العجاف ١٩٧٠-١٩٧٥

خلال الأعوام الأحد عشر التي تولـــى فيها أنور السادات حكم مصر ١٩٧٠-١٩٨١، زادت ديون مصر الخارجية زيادة مذهلة.

زاد إجــمالي مديونية مصر الخـــارجية بمختلف أنواعها مـن نحو ٥ بلايين دولار في ١٩٧٠ إلى نحو ٣٠ بليونا في ١٩٨١، أي أنها تضاعفت خلال حكم السادات نحو ست مرات.

إن زيادة تورط مصر في الديون خلال السنوات الخمس الأولى من حكم السادات ترجع إلى الفشل في ضبط الواردات في السنوات الخمس الأولى من حكم السادات، ولكن هذا بدوره يثير التساؤل عما إذا كانت هذه الزيادة السريعة في الواردات تعود إلى خطأ في الإدارة الاقتصادية أم إلى ظروف خارجية لا سلطان لمصر عليها؟

والواقــع أن المسئولية تقع عــلى العاملَين معًا، ولكـــن الأرقام المتوفرة لا تدع مجالاً للشك في أن جـزءًا كبيراً من المسئولية يقع على أخطاء الإدارة الاقتصادية.

إنما تكمُن مسئولية السبعينات الأساسية عن التورط في الديون خلال الفترة ١٩٧٠-١٩٧٥ في أمرين:

الأول: إطلاق حرية الاستيراد في كثير من السلع الضرورية وغير الضرورية، وعلى الأخص في أعقاب حرب ١٩٧٣، على نحو لم تكن تسمح به ضآلة موارد

مصر من العملات الأجنبية والمعدل المنخفض نسبياً للزيادة في الصادرات.

والثاني: الالتجاء المفــرط إلى تمويل جزء كبير من العجـــز في ميزان المعاملات الجارية بالاقتراض قصير الأجل وباهظ التكلفة.

السنوات الخمس الأولـــى من السبعينات لم يجن فيها الاقتصاد المصري كثيراً من الثمار، في مقابل زيادة التورط في المديونية، سواء من حيث رفع معدل النمو، أو تغيير هيكل الاقتصاد.

أما الأخطاء التي ارتكبت خلال النصف الثاني من حكم السادات فكانت أخطر شأناً بكثير وأبهظ ثمناً.

الفصل الثامن

ديون السادات في سنوات الرخاء ١٩٧٥-١٩٨١

في ١٩٧٥ فوجئ السادات -أو هكذا قال- بالوضع الاقتصادي الخطير الذي تمثل في عجزه عن الوفاء بمبالغ من القروض قصيرة الأجل. واستخدم السادات حينئذ في وصف حالة الاقتصاد المصري أنه "بلغ درجة الصفر، وتعلل بأعذار غريبة منها أن أحداً لم يخبره من قبل بخطورة الأمر، ومنها أن الأرقام التي عُرضت عليه كان يظن أنها بالدولارات ثم تبين له فيما بعد أنها بالجنيهات الإسترلينية.

أيضا في أعقاب ١٩٧٣ توفرت للمصارف الأوروبية والأمريكية كميات طائلة من الأموال السائلة، نتيجة لما سُمي بإعادة تدوير النفط في أعقاب ارتفاع سعره، وكانت هذه المصارف تبحث بدورها عن مجالات لتوظيف هذه الأموال خارج بلادها.

نحن نعرف أيضاً أن مجموع ديون مصر قصيرة الأجل في ١٩٧٠ لم يكن تجاوز ١٤٨ مليون دولار، فتضاعف نحو ثماني مرات في خمس سنوات ليصل إلى ١١٦٨ مليون دولار في ١٩٧٥.

فإذا تذكرنا أيضاً أنه بمجرد انتهاء حرب أكتوبر زينت للسادات مشروعات إعادة تعمير مدن القناة، وهي ما لم تكن تسمح بالتوسع فيه أحوال مصر الاقتصادية في ذلك الوقت؛ لضآلة مواردها من الصادرات، وأن اعتراضات بعض المسئولين الاقتصاديين على هذا التوسع في الإنفاق على مشروعات التعمير، خاصة إذا كان يضطر مصر إلى التورط بشدة في القروض التجارية قصيرة الأجل، هذه الاعتراضات التي قوبلت وقتها بالقول بأن الأمر يتعلق بـ"سياسات عليا" لا يسمح بمناقشتها.

إذا تذكرنا كل هذا أصبح من الصعب ألا يثور بقوة احتمال أن يكون التورط في هذا النوع من الديون في عهد السادات، قد جاء استجابة لنفس النوع من الضغوط والإغراءات التي تعرض لها الخديو إسماعيل من قبل.

شهدت تلك السنة ١٩٧٥ والتي تلتها، جولات متعاقبة للسادات ولرئيس الوزراء ووزراء المالية والاقتصاد المصريين في دول الخليج يرجون فيه زيادة حجم المعونات، وكان رد حكومات النفط أن "هذا الذي نقدمه هو أقصى ما نستطيعه، وأنه حتى لو كان باستطاعتنا تقديم أكثر من ذلك فإنه ليس لدينا ما يضمن أن مصر سوف تحسن استخدامه".

هكذا نجد أنه في ظل اشتداد الضائقة الاقتصادية على مصر في ١٩٧٦، انخفضت المعونات التي قدمتها دول النفط العربية لمصر انخفاضاً ملحوظاً.

لم يكن الأمر إلا أن حكومات دول النفط لم تكن قد تلقت بعدُ إيماءة بالموافقة من الولايات المتحدة وهيئات المعونة الدولية بزيادة حجم معوناتها لمصر، ولم يكن هذا ليتم إلا إذا أظهرت مصر استعدادها نهائياً لقبول توصيات النقد الدولي، ولاتخاذ خطوة حاسمة في اتجاه عقد اتفاقية سلام مع إسرائيل.

كانت مصـــر بنهاية ١٩٧٦ قد ذهبت بالفعـــل شوطاً بعيداً نحو كل من المطلبين، ولمن يبدو أن ما تم حتى هذا الوقت لم يكن كافياً. كانت مصر قد أصدرت بالفعل قوانين تشجع رأس المال الأجنبي على الاستثمار في مصر، وخفضت بشدة من القيود على الاستيراد، وسمحت للبنوك الأجنبية بفتح فروع لها في مصر، وأقامت مناطق اقتصادية حرة، وضيقت الفجوة بين قيمة الجنيه المصري الرسمية وقيمته السوقية... إلخ.

ومــع ذلك كانت ما تزال هنــاك سياسة الحماية المفــروضة لشركات

القطاع العام، وما تقدمه الحكومة من دعم لهذه الشركات لتخفيض أسعار السلع الاستهلاكية، وهو ما كانت الحكومة المصرية تبدي إحجاماً واضحاً عن التخلي عنه.

كـــذلك فيما يتعلق بقضية إسرائيل، كـــانت مصر بنهاية ١٩٧٦ قد قطعت شوطاً بعيداً في الرضوخ للمطالب الإسرائيلية، ولكن كانت الحكومة المصرية لا تزال تصر على رفض عقد صلح منفرد مع إسرائيل لا تشترك فيه سوريا والأردن ويستبعد الفلسطينيين.

ولكن بعـــد أقل من سنة كانت الصورة قـــد اختلفت تماماً، ففي صباح أحد أيام نوفمبر ١٩٧٧، استيقظ الناس على خبر زيارة رئيس الجمهورية المصرية للقدس، ورأوا في نفس اليوم على شاشة التليفزيون رئيس جمهوريتهم وهو يستعرض حرس الشرف الإسرائيلي ويضع أكليل الزهور على قبر الجندي الإسرائيلي المجهول.

كانت الحكومة السعودية في مطلع نفس العام قد أعلنت بعد إحجام عن قبولها أن تسهم بنسبة ٤٠% في رأس مال "هيئة الخليج لتنمية مصر" البالغ قدره ٢ بليون دولار، وذلك في أعقاب إعلان مصر قبولها لمشروع صندوق النقد الدولي "لترشيد" السياسة الاقتصادية.

ربما يكون قبول رئيس الجمهورية زيارة القدس واحداً من الشروط المفروضة عليه من أجل التدخل لإنقاذه. قبل السادات زيارة القدس في ١٩٧٧ فاستحق بذلك رضا الأمريكيين والدول الغربية وهيئات المعونة الغربية والدولية.
وإذا بالاقتصاد المصري يبدأ فترة جديدة من الانتعاش الواضح استمرت حتى نهاية عصر السادات.

كانت هـــذه الظروف المواتية هي بلا شك أنسب ظروف ليس فقط لوضع حد لتزايد المديونية الخارجية بل ولإحداث تخفيض كبير فيها، ولكن الذي حدث هو العكس بالضبط، فإذا مصر تلجأ في فترة رخاء لم تشهد مثلها طوال سبعين عاماً على الأقل إلى مزيد من الاستدانة .

لم تقترن تلك الزيادة المذهلة في المديونية، خلال عهد السادات، بأي تصحيح لهيكل الاقتصاد المصري، بل صاحبتها زيادة كبيرة في درجة الاختلال، سواء في الإنتاج أو هيكل العمالة.

ولم يقترن توقيع اتفاقية السلام في ١٩٧٩ بتخفيض الإنفاق العسكري، بل على العكس زاد هذا الإنفاق العسكري بشدة في أعقابها، وزاد الالتجاء في تمويله إلى القروض الخارجية أيضًا، التي أسهمت فيها الولايات المتحدة بأكبر نصيب، وبأسعار الفائدة التجارية التي كانت بالغة الارتفاع في ذلك الوقت.

استخدم جزء كبيـــر من القروض في تمويل مشروعـــات لا تضيف إضافة ملحوظة إلى الإنتاج، بما في ذلك شراء السلاح، الأمر الذي لابد أن يثير التساؤل مرة أخرى عن نوع النصائح (أو الضغوط) التي كان يتعرض لها الحاكم في الحالين، وعن المصالح الخارجية والداخلية التي كانت تجد مصلحتها في تشجيع الاتجاه نحو الاستدانة، إما تسهيلاً لفرض الإرادة في المستقبل، أو تصريفاً لمنتجات لا تجد من يشتريها.

الفصل التاسع

ديون حسني مبارك ١٩٨١–١٩٨٦

كان إجمالي ديون مصـــر إذن عند وفاة السادات نحو ثلاثين بليوناً من الدولارات.

اقترنت نهاية عصر السادات بظروف جديدة بدا فيها أن فترة الرخاء القائم على تدفق إيرادات البترول، وتزايد تحويلات العاملين بالخارج، وإيرادات قناة السويس والسياحة.. قد ولت. بينما ظل معدل تدفق الاستثمارات الأجنبية الخاصة ثابتاً تقريباً عند زهاء بليون دولار سنوياً.

في نفس الوقت كان على مصر بالطبع أن تستمر في دفع فواتير متزايدة على ديونها السابقة، حيث ارتفعت قيمة الفوائد السنوية مستحقة الدفع من ١.٤ بليون دولار في ١٩٨٢/٨١ إلى ١.٧ بليوناً في ١٩٨٦/٨٥.

كان قد ولى أيضاً عهد الهبات والمنح المقدمة من الدول العربية، التي توقفت بتوقيع مصر السلام مع إسرائيل في ١٩٧٩.

تبنت الإدارة الاقتصادية الاختيار الأكثر سهولة في المدى القصير، والمؤذن بمتاعب لا حد لها في المدى الطويل، والذي يعد في سماته الأساسية استمراراً للسياسة الاقتصادية السابقة على ١٩٨١، وهو تبني معدل مرتفع للاستثمارات، خاصة في المرافق العامة، وعدم إخضاع الواردات أو الإنفاق العسكري لدرجة عالية من التقييد، مع الاستمرار على القروض الخارجية في تمويل العجز بين الموارد والإنفاق.

وإذا بالاقتصاد المصري في منتصف ١٩٨٦، ينوء بعبء من المديونية الخارجية أثقل بكثير مما تركه السادات، زاد الدين من نحو ٣٠ بليون دولار في منتصف ١٩٨١ إلى نحو ٤٥ بليون دولار في منتصف ١٩٨٦، أي بزيادة قدرها ٥٠٪ في خمس سنوات.

يمكن اعتراضنا الأساسي على السياسة الاقتصادية لهذه الفترة في أمرين:

الأول: التورط في الاقتراض لتمويل مشروعات المرافق العامة في ظل إهمال واضح للقطاعات السلعية التي يمكنها وحدها أن تولد القدرة على خدمة هذه القروض في المستقبل، كان يعكس استمرارا لنفس سياسة السبعينات التي تقوم على تبني أسهل الحلول في المدى القصير مع تجاهل أثرها المدمر على الاقتصاد في المدى الطويل.

كانت هذه السياسة تعكس توجهاً آخر أكثر عمقاً للسياسة الاقتصادية في الثمانينات والسبعينات معاً، ويتعلق بموقفها من دور كل من القطاع العام والقطاع الخاص؛ فقد قامت فلسفة الانفتاح الاقتصادي منذ تدشينها في ١٩٧٤، ومازالت مستمرة دون انقطاع حتى اليوم، على تقليص مسئولية القطاع العام وتركيز توسعاته على مشروعات المرافق العامة، على افتراض أن يقوم القطاع الخاص بنصيب متزايد من استثمارات الزراعة والصناعة.

هذه النظرة إلى توزيع مسئوليات التنمية ما كانت لتحدث بالضرورة ضرراً لمعدلات التنمية في المدى الطويل، لو كان القطاع الخاص قد قام فعلاً بالدور المنوط به في تنمية القطاعات السلعية. ولكن هذا لم يحدث خلال السبعينات، وتفاقم الاختلال لصالح قطاعات الخدمات، وعلى حساب الزراعة والصناعة.

إن القول بأن جزءاً لا يستهان به مما اقترضته مصر خلال السبعينات

والثمانينات كان بضغط وإغراء المقرضين وتحقيقاً لمصلحتهم، لا هو من قبيل التخيل ولا هو يصف ظاهرة جديدة لم تعهدها مصر من قبل.

وتحـدث وزير التخطيط أوائـل الثمانينات عما تعرضت لـه مصر في السبعينات من "إغراء وتوجيه للاستدانة" من جانب الدول الصناعية بسبب "زيادة الفائض المالي لديها".

الفصل العاشر

يوم الحساب ١٩٨٦

في ١٩٨٦ تعرض الاقتصاد المصري لصدمة عنيفة أظهرت بجلاء جوانب الضعف في بنيان مصر الاقتصادي برمته، هذه الصدمة كانت بالطبع هي الانخفاض الحاد في أسعار البترول. أما المصدران الهامان الآخران للنقد الأجنبي وهما قناة السويس والسياحة، فقد أصابهما الضعف بدورهما، الأول بسبب كساد سوق البترول، والثانية بسبب ما اقترنت به ١٩٨٦ والسنة السابقة عليها من أحداث سياسية عنيفة.

زاد الطين بلة أن سنة ١٩٨٦/١٩٨٥ اقترنت أيضاً بحلول موعد سداد بعض الأقساط لديون سابقة.

تجنب الخطأ في اتخاذ القرارات الاقتصادية لا يتطلب فقط حداً أدنى من المعرفة والحكمة، وإنما يتطلب أيضاً حدا أدنى من حرية الإرادة وإصراراً على استخدام القدر المتاح منها، وقد كانت مصر دائماً، وبدرجة أكبر من دول كثيرة أخرى، معرضة لفقدان هذه الحرية.

الفصل الحادي عشر

عقدان من الانكماش الاقتصادي ١٩٨٦-٢٠٠٤

كان مــن المحتم أن تزيد ديون مصر الخارجية بعد ١٩٨٦ بسرعة أكبر مما كانت تزيد به في السنوات الخمس السابقة.كان وضع المديونية قاتماً إلى حد كبير عشية تفجر أزمة الخليج في أغسطس ١٩٩٠، في ذلك الوقت كان إجمالي الديون الخارجية قد بلغ ٤٧.٦ بليون دولار، أي أكثر من ١٥٠% من الناتج المحلي الإجمالي، مما جعل عبء الدين الخارجي لمصر من أعلى أعباء الديون في العالم.

في ١٩٩٠ كان الوقت المناسب لوفاء مصر بديون لم يكن لديها أي موارد لتسديدها، وذلك بالوقوف إلى جانب الولايات المتحدة ضد صدام حسين، إلى حد إرسال قوات مصرية للاشتراك في الحرب إلى جانب القوات الأمريكية.

ومن الطريف أن نلاحظ أنه خلال الستة أشهر التالية لبدء أزمة الخليج، حصلت مصر على تعهدات بمساعدات مالية بلغت ٤٧٢٦ مليون دولار من بعض الدول العربية، أهمها المملكة السعودية والكويت ودولة الإمارات، وهي نفس الدول التي كانت خاصمت مصر وأدارت ظهرها لها منذ عشر سنوات بسبب توقيعها اتفاقية السلام مع إسرائيل.

ولكن الأهم من ذلك ما حصلت عليه مصر من إعفاءات كبيرة من ديونها، أعفيت مصر أولاً من جانب الولايات المتحدة ودول الخليج من ديون قدرها ١٣.٧ بليون دولار.

ثم دعيت مصر إلى عقد اتفاقية في مايو ١٩٩١ مع الدول المكوّنة لنادي

باريس، أسفر عن إعفاء مصر من ٥٠٪ من ديون أخرى على مراحل، مع الاشتراط أن يكون حصول مصر على الإعفاء في المرحلتين الأخيرتين ١٩٩٢/١٩٩٤ متوقفاً على تنفيذ مصر لتوصيات النقد الدولي والبنك الدولي.

ترتب عــلى هذا أن انخفضت ديون مصـر من ٤٧.٦ بليون دولار في يونيو ١٩٩٠ إلى ٣٤ بليونا من فبراير ١٩٩١ ثم إلى ٢٤ بليون دولار في منتصف ١٩٩٤، أي نصف ما كانت عليه في منتصف ١٩٩٠.

مما يلفت النظر إلى ما حدث لديون مصر الخارجية من ثبات نسبي في السنوات العشر التالية ١٩٩٤–٢٠٠٤، فكيف نفسر هذا؟

من الممكن أولاً أن نقول إنه لا يمكن لأي دولة أن تستمر في الاقتراض والتورط في الديون إلى ما لا نهاية؛ إذ لابد أن يأتي الوقت الذي يظهر فيه عجز الدولة عن خدمة ديونها ويبدأ الدائنون في القلق على أموالهم؛ فتدخل الدولة في فترة جديدة تتسم بتسديد الديون السابقة أكثر مما تتسم بعقد قروض جديدة.

بعبارة أخــرى، لابد أن تدخل الدولــة المقترضة في دورة من ازدياد المديونية ثم انحسارها، تزداد ديونها ليس عندما تشتد بها الضائقة الاقتصادية؛ بل على العكس عندما تتدفق عليها الأموال فتزداد ثقة الدائنين بقدرتها على السداد، ثم تتوقف عن الاقتراض ويطالبها الدائنون بسداد الديون السابقة عندما يفقدون الثقة في مستقبلها الاقتصادي.

بعد ربع قرن من تولي مبارك لم تعد الديون الخارجية مشكلة ملحة مثلما كانت في بداية عهده؛ فحجم الدين الخارجي في سنة ٢٠٠٤ لم يكن يمثل أكثر من ٣١٪ من الناتج المحلي الإجمالي بالمقارنة ب ١٤١٪ في بداية عهده.

يبدو إذن أن "الهم" الذي يجلبه الدين بالنهار قد زال أو كاد أن يزول، ولكن المدهش أن "الذل بالنهار" أصبح أشد مما كان؛ فقد استمرت مصر تابعًا ذليلًا للولايات المتحدة تفعل ما تؤمر به وتمتنع عما ُتنهى عنه.

من الممكـــن تفسير استمرار الخضـــوع على هذا النحو بعدة أمور؛ فالديون وإن كانت وسيلة فعالة لإخضاعك، فإنها ليست الوحيدة؛ فهناك مثلاً الخوف من الفضيحة، إذا كان ممارس القهر يعرف لك زلة تخاف أن تعلن على الملأ، وهناك اعتمادك على سلاح يملكه الغير ولا تستطيع حماية نفسك بغيره. ولكن هناك فوق كل شيء مجرد "الإدمان"؛ فإذا كنت قد اعتدت نمطاً من الحياة بسبب ديونك السابقة، وأصبح من الصعب عليك أن تتخلى عنه، فإنه من السهل إملاء الإرادة عليك من جانب من يمكّنك من ممارسة هذا النمط من الحياة.

الفصل الثاني عشر

الاستثمارات الأجنبية والأزمة العالمية ٢٠٠٤-٢٠٠٩

ارتفع فجأة حجم الاستثمــــارات الأجنبية في مصــر ابتداء من ٢٠٠٥، بعد حدوث تغير مهم ومفاجئ في الحكومة المصرية؛ فقد تسلم رئاسة الحكومة د. أحمد نظيف، دون أن يقدم أحد تفسيراً لهذا التغيير.. ولم يمضِ وقت طويل حتى اتضح أن الحكومة الجديدة قد جاءت لتنفيذ جدول أعمال معد سلفًا يتفق تماماً مع فلسفة "الليبراليين الجدد" في الولايات المتحدة، وفي نفس الوقت السير بسرعة أكبر في تحقيق مصالح خارجية طال التباطؤ في تنفيذها.

في ديسمبــــر ٢٠٠٤ ظهر أن مصر قد خارت قواهـــا إلى حد أنها أصبحت مستعدة لاتخاذ هذه الخطوة الخطيرة، وهي التوقيع على اتفاقية الكويز مع إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية، التي تسمح لبعض الصناعات المصرية (التي توصف "بالمؤهلة") بدخول السوق الأمريكي دون ضريبة جمركية، بشرط أن تحتوي منتجاتها على جزء من إنتاج إسرائيلي. وهكذا وضعت الصناعات المصرية تحت رحمة إسرائيل، التي يمكن لها الآن تقرير أي الصناعات سوف تنمو وتزدهر وأيها سوف يتقلص ويندثر.

في سنة ٢٠٠٥، قفزت الاستثمارات الأجنبية الخاصة في مصر إلى ضعف ما كانت عليه في العام السابق، ثم تضاعفت مرة أخرى في السنتين التاليتين وإذا بالحكومة المصرية تعلن فجأة أن الحقبة المظلمة قد انتهت، وأن عهد التنمية السريعة والمستمرة قد بدأ، وأن السبب بالطبع هو الحكمة التي تتسم بها الحكومة الجديدة بعكس كل الحكومات السابقة.

أصبح مـــن الواضح بعد شهور قليلة مـــن مجيء الحكومة الجديدة أنها

تتبنى في شئون الاقتصاد المبادئ الأربعة التالية:

١- المشكلة الاقتصادية الأساسية في مصر هي انخفاض معدل نمو الناتج القومي.

٢- أفضل وسيلة للارتفاع بهذا المعدل هي تشجيع الاستثمارات الأجنبية الخاصة على المجيء إلى مصر.

٣- الخصخصة سيــاسة ضرورية للنهوض بالاقتصــاد المصري، أي تحويل الملكية العامة للمشروعات القائمة إلى
ملكية خاصة.

٤- السبب الأساسي لسوء الاقتصاد المصري خلال الخمسين عاماً الماضية هو تدخل الحكومة أكثر من اللازم في الاقتصاد.

كــان الزهو بارتفاع معــدل النمو، وارتفاع حجــم الاستثمارات الأجنبية، والإسراع بعملية الخصخصة، هو الاتجاه السائد في حديث المسؤولين عن حالة الاقتصاد المصري.

الشيء الوحيد الــذي لم تفاخر به الحكومة المصرية بل حاولت أن تنفذه في صمت، هو تقليص ما تقدمه الحكومة من دعم للفقراء في صورة تخفيض أسعار بعض السلع الغذائية والبترول وأسعار بعض الخدمات الأساسية كالتعليم والصحة. كان مبدأ الحكومة هنا هو المبدأ الذي يعتنقه صندوق النقد والبنك الدوليين.

كان لابد أن نتوقع أن تؤدي الأزمة العالمية عام ٢٠٠٨ إلى انخفاض في

حجم الاستثمارات الأجنبية الخاصة الواردة إلى مصر، وانخفاض في قيمة وحجم الصادرات السلعية، بما في ذلك البترولية، والصادرات غير السلعية، بما في ذلك إيرادات السياحة وقناة السويس، وفي حجم تحويلات المصريين الآتية من الخارج، وكان هذا بالفعل ما حدث في نهاية السنة المالية ٢٠٠٨/٢٠٠٩.

كان لابد للأزمة العالمية أن تنبه من جديد إلى خطورة الاعتماد المبالغ فيه على "الاندماج في الاقتصاد العالمي"، وإلى أن الانفتاح على العالم وإن كان مطلوباً إلا أنه لابد أن يكون له حدود، ولابد أن يخضع لقيود واستثناءات.

الفصل الثالث عشر

محاولة تفسير تطور الاقتصاد المصري

في مائتي عام ١٨٠٥-٢٠٠٩

إذا نظرنا إلى تطور أحوال الاقتصاد المصري خلال القرنين الماضيين، سوف نلاحظ أن الأداء الجيد أو السيء يرجع إلى أحد العاملين الآتيين أو كليهما:

١-تغيرات في الظروف الاقتصادية والسياسية في العالم الخارجي وانعكاسها على الأحوال في مصر.

٢- تغير النظام الاقتصادي في مصر من نظام تحكم فيه الدولة سيطرتها على الاقتصاد، إلى نظام يتسم برخاوة الدولة وضعف دورها، أو بالعكس.

وإني أميل بشدة إلى تغليب دور العامل الأول (أي الظروف الخارجية) بما في ذلك أثره في تشكيل الظروف المحلية.

إن بعض مناهج البحث التي يجوز اتباعها في دراسة التطور الاقتصادي أو السياسي أو الثقافي في دولة مستقلة لا تخضع لأي نوع من الضغط السياسي أو الاقتصادي من قوة خارجية، لا يجوز أن تطبق في دراسة تطور دولة لا تتمتع بهذا الاستقلال؛ فإذا جاز أن تكون نقطة الانطلاق في تفسير التطور الاقتصادي لدولة مستقلة هي البحث فيما تحوزه من موارد أو تطور فنون الإنتاج فيه، وإذا جاز أن يركز في تفسير تطورها السياسي على تطور موازين القوة بين طبقاتها الاجتماعية، أو حتى على الخصائص الشخصية للحاكم، وفي تفسير تطورها الثقافي على أساس تفاعل هذه العوامل جميعاً؛ فإن نقطة الانطلاق في

تفسير التطور في دولة تخضع بدرجة عالية لقوى خارجية وللنفوذ الأجنبي، يجب أن تكون ما يحدث في الدولة المسيطرة نفسها من تطورات.

بتضافر هـــذين العاملين (الخارجي والمحلي) مـــع التركيز على العامل الخارجي، يمكن تفسير ما طرأ من تغيرات على أداء الاقتصاد المصري، بين مرحلة وأخرى، خلال مائتي العام الماضية.



هدية العدد ٣٥ من مجلة كَلِمَةُ حَقّ ، يونيو ٢٠٢٠